lundi 31 juillet 2000
AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI

الاتحاد الاشتراكي
AL- ITTIHAD AL ISHTIRAKI

16 / 16
3,4p_h__pin_nb
1225 cm²

La société internationale réfléchit sur le développement du 3ème millénaire

المجتمع الدولي يعيد التفكير في التنمية في الألفية الثالثة

انعقدت في باريس في الفترة ما بين 26 و 30 يونيه بمناسبة أسبوع التنمية، ندوة علمية تحت إشراف البنك العالمي ومجلس التحليل الاقتصادي اختارت موضوع «التفكير في التنمية على عتبة الألفية» هدفها العمل على تطوير تفكير المجتمع الدولي حول مواضيع المساعدات والتنمية البشرية المستديمة ودور المؤسسات المالية...

وشكلت هذه الندوة التي ساهم فيها كبار الخبراء الدوليين في مجال التنمية من جامعيين ومسؤولين سياسيين ومنظمات غير حكومية، شكلت تحولا في المفاهيم الجاهزة السائدة منذ عدة سنوات، حيث كانت مناسبة لإعادة الاعتبار لمفهوم التنمية وإحياء النقاش حول التنمية / النمو، لكون القضايا المالية حجبت مشكل التنمية في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات، وإحياء النقاش حول التنمية يعني بالضرورة مراجعة للسياسات الاقتصادية الموصى بها في إطار ما اصطلح على تسميته «إجماع» واشنطن...

بقلم : نزهة الحريشي

I . إحياء النقاش حول التنمية

هذا النقاش أملته ثلاثة معطيات أساسية: فشل سياسات التنمية في عدة دول، إعادة النظر في مذهبية مؤسسات بروتن وودز ومعطى العولمة.

I . فشل سياسات التنمية: نحو علاقة جديدة بين النمو وإعادة التوزيع:

التحليل الاقتصادي التقليدي اعتبر لمدة طويلة أن كل سياسة تنموية يجب أن تركز على نسبة النمو الاقتصادي ليتسنى تحقيق رفع شامل لمستوى المعيشة.

التحليل الحديث يميل على العكس الى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسة إعادة التوزيع وتقليص الفوارق في التنمية الاقتصادية.

التغيير الجوهري الذي حدث في اقتصاد التنمية يهم أساسا العلاقة بين إعادة التوزيع والنمو خلافا للفكرة السابقة القائلة بأن سياسة إعادة التوزيع يمكن أن تضر بالادخار والنمو. والنظرية الجديدة تبرز أنه يمكن تشجيع النمو من خلال سياسة لإعادة التوزيع وتقليص الفوارق. وفي أول ظهور رسمي له منذ تعيينه رئيسا لاقتصاديا بالبنك العالمي صرح الأستاذ نيكولاس ستيرن أن «النمو الاقتصادي شرط ضروري لتقليص الفقر ولكنه ليس كافيا». على الدول أيضا أن تتأكد بأن الشرائح الأكثر فقرا تستفيد بدورها من النمو و«الأسواق، هذه المقاربة أملتها ما أصطلح على تسميته «كارثة التنمية» في الدول التي لم تتمكن من تحقيق طريق نمو قادر على امتصاص الاختلالات الاجتماعية بالرغم من السياسات الاقتصادية المفروضة والمطبقة. فالدراسات الميدانية التي تمت أعطت الدليل على حدود هذه السياسات، وتؤكد زيادة الفوارق ليس فقط في الدول النامية بل أيضا بين الدول وحتى داخل الدول المتقدمة اقتصاديا، فإذا كان الفقر قد أصبح لايطاق اكثر فاكثر ، فإن حجمه وعمقه، وعدم انسجامه يطرح مشاكل جديدة وخاصة في الدول الخاضعة لمسلسل تعمير متزايد وتطرح إشكالية معرفة كيف يمكن ترجمة النظرية الاقتصادية الى تصور لسياسات اقتصادية.

إن فرصة إشراك مجموع السكان في النمو يجب أن تجد تعبيرها

إن تنظيم المؤتمر السنوي للبنك العالمي في باريس بحضور أعضاء بارزين في الحكومة الفرنسية وكذا جامعيين غير أمريكيين يعتبر وسيلة للاتحاد الأوربي للإنخراط بشكل فعال في هذا النقاش وعدم ترك المجال لمواجهة أمريكية ـ أمريكية أساسا

ليس فقط في سهولة تمكينهم من خدمات الصحة والتربية، ولكن الأمر يتعلق بمنحهم سلطة التأثير على السياسات العمومية.

وهكذا نعود الى فكرة أن التنمية مفهوم واسع لايقاس فقط بمعيار الخيرات المادية (الدخل الفردي الخام).

2 . مذهب وفعالية مؤسسات بروتن وودز: إعادة النظر

المعطى الثاني يهم إعادة النظر في توجهات وفلسفة مؤسسات بروتن وودز دون الذهاب الى حد الطعن في أدوارها ومهامها وأظهرت النقاشات ضرورة إصلاحها في العمق. حتى الآن حاول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ردا على الانتقادات، الاصلاح من الداخل ولم يعد بإمكانهما الافلات من مراجعة أوسع تهم الشروط المرتبطة بمنح قروضها، وبالضبط فإن وجاهتها وفعاليتها هي موضوع النقاش الحالي.

إن تنظيم المؤتمر السنوي للبنك العالمي في باريس بحضور أعضاء بارزين في الحكومة الفرنسية وكذا جامعيين غير أمريكيين يعتبر وسيلة للاتحاد الأوربي للإنخراط بشكل فعال في هذا النقاش وعدم ترك المجال لمواجهة أمريكية ـ أمريكية أساسا، لأن تحليل تقرير ميلتزر الذي أعده للكونغريس الأمريكي (2000) يصل الى خلاصة أن هذه المؤسسات لاتخدم بشكل جيد المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وأن هذه المؤسسات يمكن تعويضها في جزء كبير بالميكانيزمات المالية الدولية الخاصة.

وفي هذا النقاش تدافع الإدارة الأمريكية على موقف متحفظ، حيث توصي بأن ينسحب صندوق النقد الدولي من قروض التقويم الهيكلي للاقتصادات الأكثر فقرا، ويركز على القروض لفائدة الاقتصادات الصاعدة، وكذا مراقبة الأسواق المالية، ويركز البنك العالمي على مكافحة الفقر وتمويل التنمية لاسيما في الدول الأكثر فقرا.

النقاش حول إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنقاش حول فعالية المساعدات والدراسات تميل الى إبراز ان توجيه المساعدة نحو الدول المؤهلة اكثر لمبادرة اصلاحات وتنفيذ سياسات جيدة اكثر فعالية لمكافحة الفقر. وهذا التفكير حول انتقائية المساعدة يهدف من جهة الى تاسيس شرعية جديدة للمساعدات العمومية من أجل التنمية. وهي المساعدة التي تتراجع أو تستقر بالنسبة لأغلب الدول المصنعة، ومن جهة اخرى تميل الى الاعتراف بفشل الشرطية وتعويضه بفكرة مصاحبة مسلسلات جارية والتي يجب دعمها. ومن ثم النقاشات حول نوعية المؤسسات في الدول النامية وفكرة تخصيص المساعدة للدول المشجعة على حسن التدبير.

3 . العولمة: معطى لايمكن تجاوزه لكنه ديناميكية يجب التحكم فيها

العولمة ليست لا للرفض ولا لاعتبارها كحل، فالأمر لايتعلق باختيار ولكن بواقع.

من المعروف أن المنافسة تشجع النمو بتقليص الاحتكارات والمواقع المهيمنة مع ما يتبعها من انعكاسات بدءا من رفع الانتاجية الى خفض الأسعار لفائدة المستهلك مرورا بتنشيط الإبتكار.

وبالتالي، فإن انفتاح الإقتصادات ضروري لكنه غير كاف، والأهم هو الحرص على شروط الانفتاح واستباق المخاطر التي يمكن أن تنجم عنه قصد تصحيح الآثار السلبية.

إن الاندماج في السوق العالمي هو الذي يجعل من الضروري تنفيذ استراتيجيات التنمية، فإذا كان معروفا أن النمو والاندماج ضروريان للتنمية، فإن الآراء تختلف فيما يخص استفادة مجموع السكان منها.

هذه بعض المعطيات التي تفسر البروز الجديد لمفهوم التنمية، والفكرة المركزية هي أنه بتحقيق نمو عادل تكون التنمية ممكنة اكثر، ولكن كيف الوصول الى هذه العدالة في النمو؟

II . التحول في السياسات المتبعة:

هناك ثلاثة مكتسبات: الدور المتزايد للدولة، ضرورة إعادة توزيع المداخيل ومراجعة شرطية المؤسسات المالية الدولية.

1 . الدولة: ضرورة

إن مشاركة مؤسستين هما الدولة والسوق في تحقيق التنمية أمر مكتسب. ووجده الاستثمار العمومي في الميدان الاجتماعي قادر على تصحيح قصر نظر السوق، وقد أكد نائب كاتب الدولة الأمريكي في الخزينة تيم غيثنر بوضوح أنه لايجب أن ندعو الى «دولة اقل» بل الى «دولة اكثر» وتم التأكيد على أهمية الرغبة السياسية لكن تم تفضيل تعبير «تعهدات القيادات».

إن الأهمية المعترف بها للحكومة لتسيير المؤسسات وتسيير السوق تقطع مع الفكرة السائدة حتى الآن حول التوزيع الفعال للموارد من طرف السوق.

وفي سياق فكرة التنمية الاجتماعية يأتي مفهوم رأس المال الاجتماعي ليكمل مفهوم رأس المال البشري (التربية / التكوين) ليحيل على مجموع العلاقات الشخصية والانتماء الى شبكة. وبروز هذا المفهوم يعتبر مؤشرا قويا على التداخل بين الرهانات الاجتماعية والاقتصادية.

2. إعادة التوزيع: شرط للنمو

كما ذكر من قبل فإن مفهوم إعادة التوزيع الذي لم يعد له مكان في استراتيجية التنمية، عاد من جديد ليأخذ مكانه كوسيلة لتشجيع وتسريع النمو، والدراسات تميل الى إظهار أن النمو في مجتمع تعادلي يكون أعلى منه في المجتمعات المتفاوتة، والأهم هو ملاحظة الانعكاسات المحمودة على المستوى الاقتصادي: ارتفاع انتاجية العمل ونهوض السوق الداخلي.

ولكن ماهي مختلف انماط سياسات إعادة التوزيع التي من المستحب تنفيذها في الدول النامية؟ هل إعادة التوزيع يجب أن تتم بواسطة النفقات العمومية (التربية، الصحة) أم عبر تحويلات مباشرة؟

هناك عنصران للإجابة

I . I . يبدو أن إعادة التوزيع موضوع مقاربة بسيطة: إعادة توزيع غير مباشرة عن طريق تحويلات عمومية لممتلكات جماعية تكون آثارها بالضرورة بطيئة في الزمن. وإعادة توزيع مباشرة لفائدة الأكثر فقرا عن طريق تنفيذ سياسة تحويلات عينية.

والاختيار بين إعادة التوزيع المباشر أو غير المباشر رهين بالإقضية التي يعطيها أو لايعطيها مسلسل القرار العمومي للعائدات المستقبلية بالمقارنة مع العائدات الحالية والانضمزاز تجاه الفوارق.

غير أن اهداف معقولة للعيش الكريم اجتماعيا، تقود الى الدمج بين هاتين السياستين دون اختيار محدد لهذه أو تلك.

2 . والمشكلة التي تبقى دون حل تتعلق بالاستهداف ؟ هل يجب تحويل نوع من الخيرات الى من هم اهل لاستعمالها بالطريقة الأكثر فعالية؟ هل التحويلات المنفذة يجب أن تستهدف الأشخاص الأكثر فقرا أو الطبقات المتوسطة المؤهلة اكثر للخروج من فخ جانبية الفقر بفضل هذه التحويلات.

الخاصة التي تفيد بانه يتعين إعطاء اهمية قصوى للطبقة المتوسطة لأسباب تتعلق بالفعالية وليس لأن هذه الطبقة يمكن أن تؤثر على القرارات السياسية تعتبر بعدا جديدا، يجب اخذه بعين الإعتبار لتحميق إشكالية إعادة التوزيع في بلد مثل بلادنا، وعلى كل حال، فإن النظرية وممارسة إعادة التوزيع سواء همت توزيع الموارد بين الطبقات الاجتماعية أو بين المناطق الغنية والفقيرة يفتح سبيلا مهما لتفكير معمق.

وهكذا، فإن تنمية السوق الداخلي والطبقة الوسطى يوجدان في قلب سياسات التنمية.

3 . الشرطية وضرورة مراجعتها

إن توسيع مفهوم الشرطية وانتقال مجال عملها من الاقتصادي الى ميادين متعددة أكثر فأكثر (القضايا الاجتماعية، الديمقراطية، البيئة، الفساد... الخ)، لم يحل مشكل عدم فعاليتها، والشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية تضاعفت ردا على ضعف نتائج التدخلات الاقتصادية.

من المسؤول عن عدم فعالية سياسات التنمية؟ ليس فقط الدول المستقبلة للمساعدات كما راج بقوة. فالمؤسسات الدولية مسؤولة عن هذه المثل المهيمنة، ومسؤولية الفشل يجب أن تكون مشتركة، فالدول وحدها تتحمل ثمن هذا الفشل كما أبرزت ذلك أعمال التقييم التي قام بها البنك الدولي مؤخرا، هذه الحقيقة دفعت الرئيس الحالي للبنك العالمي لإطلاق «الإطار الشامل للتنمية» (CDF) والهدف هو تبسيط تطبيق الشروط ولكن اساسا لبلوغ إجماع حول الإجراءات الواجب اتخاذها عبر إرساء حوار واسع داخل الدول المعنية. اي تحميس الدول بالمسؤولية في إعداد سياساتها والتخلي عن الوصفات الجاهزة العالمية.

والنقاشات الجارية للخروج من مازق النقاش حول الشرطية تتعلق بالخصوص بتحويل الشروط حول الإصلاحات الى شروط حول النتائج والحكم على نتائج وليس اليات السياسة الاقتصادية، ومن ثم جاء اقتراح الفصل بين دور مستشار الحكومات ودور مانح القروض.

وهذا النقاش حول الشرطية ليس سوى عنصر من السؤال الكبير المرتبط بمستقبل مؤسسات برتن وودز محددة مثل برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER) وبرنامج الكهربة القروية (PERG) والبرنامج الوطني لإنجاز المسالك القروية وإحداث وكالة التنمية الاجتماعية والتفكير الجاري في مجال التعويض من اجل توجيه افضل للدعم لفائدة الطبقات الفقيرة وكذلك حرص الحكومة على السهر على ضمان الانسجام بين اهداف سياستنا الاقتصادية والاجتماعية، واهداف نظامنا الجبائي، وكل هذه المبادرات تشكل امثلة من شانها ان تستلهم النظرة الجديدة للمؤسسات الدولية.

فسيناريوهات النمو التي اعدها البنك العالمي في إطار التقرير حول مصادر النمو تنتمي الى المضاربة الاقتصادية التقليدية. فهي لاتاخذ في الاعتبار المقاربة الجديدة التي تبلورت لاسيما بمناسبة هذه الندوة الأوربية والتي تلتقي مع مرتكزات السياسة الاقتصادية المغربية الحالية.

فالطريق مازال طويلا. واستقالة رئيس القسم الإقتصادي بالبنك العالمي جوزيف ستيغليتز الذي انتقد فلسفة وتوجهات البنك العالمي تشهد على وجود نوع من المقاومة التي يؤكدها العمل اليومي والملموس لمؤسسات بروتن وودز.

وليس المهم هو حدة الأفكار التي تجري مناقشتها منذ عدة سنوات، ولكن الأهم هو قبولها والاعتراف بها من طرف من يؤثرون على فكر وعمل المؤسسات الدولية.

2. هناك فكرتان جاريتان تستدعيتا حتى يتم استغلالها.

. إلغاء مهم لمديونية الدول التي تتوفر على سياسات جدية دون ان تكون بالضرورة من بين الدول الأكثر فقرا، فإذا كان دورها في الأصل مختلفا، فإن نشاطاتها التقت ابتداء من الثمانينات ليس دون توترات، وتطرح عدة سيناريوهات تنطلق من الإبقاء على الوضع الراهن الى نوعين من تقييم المهام.

. تقسيم وظيفي: التقويم الماكرو اقتصادي على المديين المتوسط والقصير يعهد به لصندوق النقد الدولي ويختص البنك العالمي في الجوانب القطاعية مكافحة الفقر والبعد السياسي.

. تقسيم زمني يختص صندوق النقد الدولي في المدين القصير ويختص البنك العالمي في المدين المتوسط والبعيد بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

خلاصة

من خلال عناصر النقاش هذه والتي تركز على انشغالاتنا في المغرب، والتي لاتستنفد مجموع القضايا المطروحة، يمكن بلورة بعض الخلاصات.

I . التجربة المغربية الجارية من خلال التناغم الذي يميز برنامج عمل حكومة التناوب والمبادرات المختلفة لجلالة الملك محمد السادس، تتضمن العديد من عناصر الأجوبة التي أثيرت خلال هذه الندوة، فالسياسة الاقتصادية الحالية لاتجعل الاجتماعي نتاجا جزئيا للاقتصادي، كما أنها لاتتجاهل ثقل الاكراهات الاقتصادية.

فإعادة التوزيع المباشر جارية كما تجسد ذلك مبادرات مؤسسة محمد الخامس التي يترأسها جلالة الملك محمد السادس. ومبادرات المنظمات غير الحكومية من المجتمع المدني. كما أن إعادة التوزيع غير المباشر جارية من خلال الزيادة المهمة في الميزانيات الاجتماعية. وانجاز برامج في مجال إعادة التوزيع، الاستهداف يجب أن يتم لفائدة الشريحة الأكثر غنى من بين الفقراء دون استبعاد المساعدة المباشرة للفئات الأكثر فقرا. وهذا الأفق يمكن من الارتباط مع السوق الداخلي حجر الزاوية لإستراتيجية التنمية مع نمو عادل كما هو مسطر في المخطط الخماسي 2000 . 2004 ومن المهم أن نلاحظ تطابق هذه المقترحات، احداها تهم التوزيع على مستوى السياسة الداخلية والأخرى تهم إعادة توجيه المساعدة على المستوى الدولي من خلال تقاسم العبء المالي بين الجهات المانحة والدول المستقبلة.

3. السؤال الجوهري المطروح اليوم على مجموع الدول سواء المصنعة أو النامية، والذي يشكل صلب تجديد التحليل النظري يبقى هو آليات ومحددات النمو.

من المسؤول عن عدم فعالية سياسات التنمية؟ ليس فقط الدول المستقبلة للمساعدات كما راج بقوة، فالمؤسسات الدولية مسؤولة عن هذه المثل المهيمنة، ومسؤولية الفشل يجب أن تكون مشتركة

وتبعا للحيوية المتواصلة لإقتصاد الولايات المتحدة منذ بداية التسعينات، فإن التفسير الذي يقدم في الغالب هو قدرة الشركات الأمريكية الشمالية على الإبتكار في قطاعات مهمة وامتلاك التقدم التكنولوجي بسرعة لتحويلها الى أسواق جديدة في العالم.

وبالنسبة لبلد كالمغرب، فإن الثورة التكنولوجية تشكل تحديا وفرصة، أصلا جديدا، يجب استغلالها حتى لاتبقى سجناء دائرة التخلف.

واللجوء الى تكنولوجيا الاعلام والاتصالات ينظر إليها كعنصر محدد للتحديث بمفهومه الواسع الذي يتجاوز العناصر التقنية الصرفة ويشمل التغيير التنظيمي التجاري بل والمالي. فتكنولوجيا الاعلام والاتصالات تمكن من الوصول الى نظام انتاجي جديد من شانه أن يحول ظروف انتاج وتنظيم الشركات سواء الكبيرة أو الصغيرة. ولهذا فإن ظروف استعمال ونشر التقدم التكنولوجي تصبح لها نفس أهمية خلق منتجات أو أساليب جديدة.

فالتحولات التي حدثت خلال العشرين سنة الأخيرة لاتقدم فقط كبروز قطب دفع جديد للنمو مرتبط بالتكنولوجيات المتطورة، ولكن كتحول لمجمل أساليب تسيير القطاعات الأخرى تحت تاثير نشر هذه التكنولوجيات.

هذه المرحلة تبدو ضرورية دون إغفال تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، وأن يصاحب الانفتاح الاقتصادي بخلق للمعرفة وليس فقط نشرها، وهنا ياخذ دور البحث / التنمية كل أهمية إن الأهمية الخاصة التي يوليها جلالة الملك محمد السادس لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة وخطة العمل المصادق عليها سنة 1999 واختيار قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال كجزء من القطاعات التي تحظى بالأولوية، كما اوضح ذلك الوزير الأول في رسالته التوجيهية لاعداد الميزانية تؤكد وجود وعي حاد بهذا الرهان، ومن المهم التاكيد على أن الخبراء مرتاحون لعمل المغرب في مجال إنعاش تكنولوجيا الاعلام والاتصال. ويبقى تنفيذ استراتيجية خطة العمل الوطني كطريقة للانتقال الى

Copyright © IMPERIUM MEDIA 2001-2007. Tous droits réservés.